اقتصاد

لماذا يلجأ السوريون للادخار في العقارات؟

الجلالي لـ«الوطن»: غير سليم اقتصادياً والعقار يفقد قيمته

| جلنار العلي

يعتبر الكثير من الأشخاص أن شراء العقارات هو من أفضل الطرق للحفاظ على قيمة رؤوس الأموال، ظناً منهم بأن العقار لا يخسر قيمته، بل يزداد سعره بشكل دائم، حسب ما أثبتته السنوات الماضية، وهذا الأمر انتقده رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس في الحوار الاقتصادي الذي عقد مؤخراً، داعياً إلى تحرير رؤوس الأموال وعدم تجميدها بقطاع العقارات، واستغلالها بمشروعات إنتاجية، وذلك لتحسين حركة الإنتاج.

الخبير في الاقتصاد الهندسي الدكتور محمد الجلالي شاطر عرنوس رأيه في هذا النوع من الاستثمارات، معتبراً في تصريح لـ«الوطن» أن أسباب لجوء السوريين إلى شراء العقارات بدلاً من توظيفها بمشروعات إنتاجية تعود إلى رغبتهم بالحفاظ على قيمة المدخرات، وأن الآراء السائدة التي تقول إن العقار لا يخسر هي غير دقيقة، لأن سعر العقار يزداد مع ازدياد سعر الصرف ولكن قيمته الحقيقية تصبح بالواقع أقل مع ارتفاع الأسعار عاماً بعد عام.

واعتبر الجلالي أن الادخار بالعقارات غير سليم للاقتصاد، ويشير إلى عدم عدالة في توزيع الثروة والدخل، فبدلاً من أن يملك الشخص أكثر من عقار يجب أن يوظف أمواله بالاستثمار والصناعة والزراعة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الفئة الأخرى بالمجتمع، مؤكداً أن أول قاعدة بالاقتصاد تقول إن الأموال الفائضة عن الحاجة يجب أن تحول إلى استثمارات بأي مجال كان، ما يؤدي إلى تنمية الإمكانات المستقبلية للمجتمع.

وحول دور الحكومة في الحد من استملاك أكثر من عقار، وإمكانية أن تمارس الدور التوجيهي لرؤوس الأموال، أشار الجلالي إلى أن معظم النظريات تقول إن الدول النامية لا تستطيع أن تتخلى عن دورها في عملية التنمية، إذ يوجد الكثير من الأبنية التي تضم ٣٠ شقة سكنية على سبيل المثال، ٢٠ منها غير مسكونة، وتكون مملوكة لأشخاص يقطنون في شقق أخرى، وهذا الأمر يعوق عملية التنمية، لأن الشخص قد يفقد مصادر الدخل الإضافي مستقبلاً.

وحول دور الحكومة في الحد من امتلاك شخص يهدف إلى الربح فقط، لذا فهو يحتاج إلى نظام مصرفي مناسب وحركة طيران مناسبة، ليشعر بأنه قادر على إخراج أمواله بحرية عندما تسمح له الفرصة، معتبراً أنه يمكن من خلال هذه البيئة أن يشهد الاقتصاد السوري استثمارات كبيرة ونهضة برؤوس الأموال.

من جهة أخرى، أكد الجلالي أن سورية منذ عام ٢٠٠٧ بدأت بمحاولات تشريعية وتنظيمية لتهيئة البيئة المناسبة للاستثمار والتطوير العقاري، وأحدثت حينها هيئة الإشراف على التمويل العقاري التي تتبع وزارة المالية وهيئة التطوير والاستثمار العقاري التي تتبع وزارة الأشغال العامة والإسكان والتي دمجت فيما بعد بهيئة الاستثمار السورية، وقد كان منوطاً بالهيئة الأولى إحداث المؤسسة الوطنية للتمويل العقاري ولكن لم تساعد الظروف على ذلك، علماً أن هذه المؤسسة كان من المخطط لها أن تكون أشبه بمصرف متخصص على اعتبار أن التمويل العقاري يختلف عن التمويل بالقطاعات الأخرى، لأن سنوات سداد القروض العقارية تعد طويلة وقد تصل إلى ٢٥ عاماً، وبالتالي فإن هذه المدة تنطوي على مخاطر كبيرة بالنسبة للممول، إضافة إلى أن حجم الاستثمارات المطلوب بالتطوير العقاري كبير مقارنة بالتطوير الصناعي على سبيل المثال.

وأشار إلى أن دور الهيئة اقتصر حالياً على المقيمين العقاريين وشهادات التقييم العقاري، ولم يكن لها دور في التمويل العقاري، مؤكداً أن المصارف تستطيع لعب هذا الدور لكنها تفضل الاستثمارات السريعة لاسترداد أموالها بوقت أقصر.

عملية التنمية، لذا يجب على الحكومة أن تعزز بداية المناخ الاستثماري من خلال توفير بنية تحتية آمنة للاستثمار عبر منح بعض الصلاحيات بإدخال وإخراج الأموال بحرية أكبر، إذ يجب الابتعاد قليلاً عن الشعارات والإيمان بأن المستثمر هو للمساءلة القانونية، وبالتالي هناك بعض المالكين للشركات التضامنية والشركات المساهمة المحدودة المسؤولية يخفون جزءاً من بياناتهم ولا يقدمون معلومات صحيحة، وهذا نوع من التهرب الضريبي وحتى التهرب من كشف الأرباح أمام باقي المالكين.

وحول التشريعات الحالية وما يمكن إصداره من تشريعات تساهم في زيادة الشركات المساهمة العامة، لفت كنعان إلى أنه من الممكن إصدار تعليمات تمنع العمل في العديد من المجالات إلا للشركات المساهمة العامة وبالأخص المجال الطبي والبناء والتشييد والفنادق وكل الأنشطة الكبيرة، وأضاف إنه يمكن فتح المجال أمام الشركات للدخول في قطاعات مغلقة بوجهها المالية بشكل عام لا تتنفس إلا بحالات الاستقرار الاقتصادي حيث يصبح مردودها كبيراً وتتفوق حتى على ظاهرة الشركات جامعة الأموال ممن يجمعون المال من المواطنين بحجة الربح ثم يختفون كما حصل منذ فترة من الزمن، أما في حالة مشابهة للاقتصاد السوري ويزيد عوائد الدولة بما يجعل الحكومة على السكة الصحيحة في هذا المجال، ولاسيما أن الشركة متى تحولت إلى مساهمة عامة تخضع لرقابة هيئة الأوراق والأسواق المالية لمدة ٣ سنوات ثم تدخل تلقائياً في البورصة.

واعتبر كنعان أن ترخيص شركات التطوير العقاري كشركات مساهمة عامة يمكن أن يضع أسساً عامة صحيحة للاستثمار العقاري بما يخلص السوق من سلطة بعض التجار والمستثمرين على السوق العقارية ممن يقدمون الأبنية على الهيكل فقط، وهو أمر غير موجود إلا في سورية، ففي كل الدول الشركة التي تبني تقوم بالإكساء، إلا في سورية لكون الشركات التي تبني إما تضامنية أو مساهمة محدودة المسؤولية ولا تستطيع في أغلب الأحيان المتابعة بالإكساء، فتلجأ إلى طرق ملتوية ما يعرض المستفيدين والمالكين والحكومة معاً إلى الخسارة.

وحول تراجع الاستثمار بالبورصة أرجع كنعان السبب في ذلك إلى التضخم الذي يعاني منه الاقتصاد السوري، موضحاً أن الأسواق المالية بشكل عام لا تتنفس إلا بحالات الاستقرار الاقتصادي حيث يصبح مردودها كبيراً وتتفوق حتى على ظاهرة الشركات جامعة الأموال ممن يجمعون المال من المواطنين بحجة الربح ثم يختفون كما حصل منذ فترة من الزمن، أما في حالة مشابهة للاقتصاد السوري فيلجأ المواطنون للاستثمار بالذهب والقطع الأجنبي، وبورصة دمشق لولا الأحداث التي تمر البلاد بها لكانت أكبر وأوسع من أي بورصة أخرى في الدول المجاورة ولاسيما أن لها تاريخاً قديماً، ففي عام ١٩٥٦ كانت البورصة الأولى في كل الدول النامية وتضم ٦٠ شركة مساهمة، آملاً أن تشهد البورصة حركة استثمارية ضخمة وانتعاشاً كبيراً بعد تغير الوضع الاقتصادي الذي تمر به البلاد.

غياب الشركات عن سوق دمشق للأوراق المالية فرصة ضائعة

رئيس هيئة الأوراق والأسواق المالية لـ«الوطن»: بورصة دمشق استثمارية ولا تقبل المضاربة والدعم يرفع عن كبار المساهمين فقط

| حسن العبودي

يؤكد الباحثون الاقتصاديون أهمية كبيرة لأسواق الأوراق المالية «البورصات» وخصوصاً في الدول النامية لمساهمتها الكبيرة في تجميع المدخرات وتوجيهها نحو المشاريع الاقتصادية ذات الجدوى المرتفعة، أي استخدام الأموال في الأنشطة التي تحقق أعلى عائد وأعلى قيمة مضافة للاقتصاد، فماذا عن سوق دمشق للأوراق المالية؟

يتخوف الكثير من الناس من فكرة المشاركة في البورصة بسبب ما يسمعونه عن المضاربات في البورصات الأخرى، وأمور أخرى كثيرة تتعلق بهذا الكيان الجديد نسبياً على الحياة الاقتصادية السورية.

رئيس هيئة الأوراق والأسواق المالية د. عبد الرزاق قاسم أوضح لـ«الوطن» أن بورصة دمشق بالأساس لا تقبل المضاربات، ومنذ تأسيسها تم الاعتماد عليها لتكون خاصة بالاستثمار الطويل الأجل، وتحتفظ بالأصول على المدى الطويل، وتنوع الربح والخسارة يتراوح بين + و ـ ٢-، وفق قانون البورصة، ويحقق المشارك فيها الربح بطريقتين هما الربح عبر ارتفاع أسعار الأسهم في البورصة، وأرباح الشركات التي يتم توزيعها على المساهمين والمكتتبين فيها.

وإن كان أكثر ما يؤخذ على بورصة دمشق أنها «بورصة بنوك» إذ يدخل فيها ١٤ بنكاً و٦ شركات ومؤسسات تأمين، مع شركتي اتصالات، ومؤسستي خدمات، ومؤسسة واحدة في القطاع الزراعي، واثنتان في القطاع الصناعي بالإضافة إلى سندات الخزينة من القطاع الحكومي، فقد قال قاسم: إن أي شركة مساهمة عامة بإمكانها الدخول إلى البورصة من حيث المبدأ، ولكن أغلب الشركات الموجودة حالياً هي أما مساهمة خاصة أو محدودة المسؤولية، وبمجرد تحويلها إلى مساهمة عامة وطرح أسهمها بالاكتتاب العام بالإضافة إلى شروط أخرى بسيطة بإمكانها الدخول إلى البورصة، مشيراً إلى أن تنويع الشركات في السوق يحتاج إلى وقت طويل وتشريعات تلزم بعض القطاعات بعدم ترخيص الشركات إلا كشركات مساهمة عامة كالتمويل والتطوير العقاري.

وأوضح قاسم أن الشركة عندما تتحول من مساهمة خاصة إلى مساهمة عامة فإن أكبر مكسب لها هو الإعفاء الضريبي، فعندما تطرح شركة ما ٤٠ بالمئة من أسهمها تخضع لضريبة قدرها ١٤ بالمئة، في حين باقي الشركات تخضع لضريبة أعلى من ذلك بكثير.

وحول مشاركة البنوك العالمية عبر فروعها في سورية ضمن بورصة دمشق وتأثيرها لكونها مشاركة بالبورصات الأخرى قال قاسم: صحيح أن هذه البنوك تعتبر شركياً أجنبياً، لكنها حاصلة في سورية على ترخيص سوري وفق قانون الشركات وتخضع لرقابة الهيئة والمصرف المركزي، ويربطها بالشريك الأجنبي مساهمته بها وبالتالي فهي لن تنقل المساهمة العامة مجبرة على تقديم بيانات مالية حقيقية لهيئة الأوراق والأسواق المالية، لتقوم الأخيرة بتدقيق نشاطات وبيانات هذه الشركة، ولا يجوز لأي شركة أن تخفي أي معلومة عن الهيئة، وفي حال أخفتها تتعرض للمساءلة القانونية، وبالتالي هناك بعض المالكين للشركات التضامنية والشركات المساهمة المحدودة المسؤولية يخفون جزءاً من بياناتهم ولا يقدمون معلومات صحيحة، وهذا نوع من التهرب الضريبي وحتى التهرب من كشف الأرباح أمام باقي المالكين.

كنعان لـ«الوطن»: يجب منع العمل في العديد من المجالات إلا للشركات المساهمة العامة وبالأخص المجال الطبي

غرائب الاقتصاد السوري.. انخفض الطلب على اللحوم لكن الأسعار ارتفعت

رئيس جمعية اللحامين لـ«الوطن»: الأسعار ارتفعت بعد قرار السماح بتصدير الأغنام

| رامز محفوظ

بين رئيس جمعية اللحامين في دمشق محمد يحيى الخن في تصريح لـ«الوطن» أن الطلب على اللحوم الحمراء ضعيف خلال فترة الأعياد بسبب سفر نسبة من المواطنين إلى محافظات أخرى لمشاركة أهلهم بالأعياد ما أدى إلى انخفاض المبيعات في دمشق على عكس ما كنا نتوقع، مستبعداً أن يزداد الطلب على اللحوم ليلة رأس السنة باعتبار أن كمية الطلب اتضحت خلال ليلة عيد الميلاد.

وأضاف الخن بأن الطلب على لحم الغنم خلال العام الحالي أزداد قياساً للعام الماضي والدليل على ذلك ازدياد عدد الذبائح إذ إنه بعد عيد الأضحى وصل متوسط عدد الذبائح اليومي في دمشق إلى ٧٠٠ رأس غنم، في حين أن عدد الذبائح اليومية من العجل لم يزد قياساً بالعام الماضي وبقي بحدود ٣٥ رأس عجل، لافتاً إلى أنه من المفترض خلال فترة الأعياد أن يزداد عدد الذبائح من الغنم بنسبة ١٠٠ بالمئة لكن هذا الأمر لم يحدث.

وبخصوص أسعار الغنم والعجل الحي خلال فترة الأعياد أكد رئيس جمعية اللحامين أن أسعارها لم تزدد وبقيت ثابتة، موضحاً بأن سعر كيلو الغنم الحي اليوم بحدود ٦٤ ألف ليرة وسعر كيلو البقر الحي اليوم بحدود ٥٤ ألف، مبيناً أن الأسعار ازدادت بين ١٠ و١٢ ألف ليرة وسطياً بعد صدور قرار السماح بتصدير الأغنام مباشرة والسبب في ذلك إحجام نسبة كبيرة من المربين عن البيع للسوق بعد القرار وتوجههم للتصدير باعتباره يحقق لهم عائداً مالياً أكبر.

وعن أسعار مبيع اللحوم المذبوحة في السوق حالياً أشار الخن إلى أن كيلو الغنم المسوف ٥٠ بالمئة دهون يباع في السوق اليوم بحدود ١٤٠ ألف ليرة وكيلو الغنم المسوف ٢٥ بالمئة دهون يباع بحدود ١٨٠ ألفاً في حين أن كيلو هبرة الغنم من دون دهون يباع بحدود ٢١٠ آلاف، أما كيلو العجل المسوف فيباع بحدود ٩٠ ألف ليرة وكيلو هبرة العجل من دون دهون يباع بحدود ١٥٠ ألف ليرة، لافتاً إلى أن الأسعار ازدادت هذا العام ثلاثة أضعاف عن العام الماضي.

من جهته طالب رئيس جمعية حماية المستهلك في دمشق وريفها عبد العزيز المعقالي الحكومة بالسماح باستيراد اللحوم الحمراء المجمدة والأسماك في ظل النقص الحاصل في الثروة الحيوانية والارتفاع الجنوني في أسعارها، متسائلاً: ما مبرر عدم السماح باستيرادها، موضحاً بأن تكاليف استيراد اللحوم والأسماك أقل بنسبة كبيرة من تكاليف تربيتها بالتوازي مع عدم توافر مستلزمات الإنتاج وارتفاع أسعارها الكبير.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين المعقالي بأنه رفع كتاب إلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية منذ نحو الشهرين تقريباً من أجل السماح باستيراد اللحوم الحمراء والأسماك لكن لم يأت الرد عليه لغاية تاريخه، مضيفاً: إن أسعار اللحوم في الأسواق باتت جنونية وفي حال كان مبرر الحكومة بعدم السماح بالاستيراد هو تشجيع الإنتاج المحلي فإن ذلك خاطئ باعتبار أن التربية قليلة نتيجة عزوف المربين عن ذلك بسبب قلة الدعم المقدم لهم. مؤكداً أن معظم الذبائح في السوق اليوم هي من الفطائم وليست ذكور الخراف باعتبارها أرخص وهذا الأمر تم رصده خلال جولة قمنا بها مؤخراً على سوق الهال بدمشق، لافتاً إلى أن حركة تهريب الخراف إلى لبنان كبيرة خلال هذه الفترة.

> **المعقالي لـ«الوطن»: طالبنا باستيراد اللحوم الحمراء ومعظم الذبائح في السوق هي من الفطائم لأنها أرخص**

أصحاب المقالع في السويداء يطالبون بإعادة النظر بالقرار

سريول: مطالبة الغرفة بالسماح باستيراد السيراميك تعود إلى ارتفاع أسعار المنتج المحلي وانخفاض جودته

| السويداء– عبير صيموعة

جاء قرار الحكومة الأخير بالسماح باستيراد مادة السيراميك بمنزلة الضربة القاضية لأصحاب المقالع الحجرية على ساحة المحافظة التي تؤمن المادة الأولية لمعامل صناعة السيراميك الوطني على ساحة القطر حيث أكد أصحاب المقالع في شكواهم لـ«الوطن» أن قرار الاستيراد أدى إلى توقف العمل حالياً على استجرار مادة حجر التراخيت الداخل في صناعة السيراميك الذي لا يوجد إلا في محافظة السويداء والذي يعتبر ثروة وطنية كما أدى إلى توقف استجرار مادة الغضار والفخار والخزف من باقي المحافظات بناء على التواصل مع الموردين للمادة مؤكدين أن تريث المعامل حالياً عن استجرار المادة الأولية الداخلة في عملية تصنيع مادة السيراميك ريثما يتم معرفة الاحتياج الحقيقي للمادة حسب الكميات المراد تصنيعها من دون التعرض للكساد بعد قرار السماح بالاستيراد ما انعكس سلباً على عوائل العاملين ضمن تلك المقالع من عمال وأصحاب الحفارات والآليات الثقيلة وأصحاب السيارات الناقلة للمادة فضلاً عن أصحاب المقالع أنفسهم التي تعتبر مورد رزقهم الوحيد مطالبين بضرورة إعادة النظر بقرار الاستيراد لما سيلحقه من ضرر على آلاف عائلات العاملين ضمن قطاع صناعة السيراميك.

كما أكد أصحاب معامل السيراميك من تواصلوا مع «الوطن» أن من شأن هذا القرار تدمير قطاع الصناعة الوطنية للسيراميك الذي يعتبر تهديداً بتوقيف عجلة الإنتاج والحاق الضرر بآلاف العائلات للعاملين في تلك المعامل بشكل مباشر والذي يزيد عددهم على ٥ آلاف إضافة إلى العاملين ضمن تلك الصناعة بشكل غير مباشر الذين يزيد عددهم على ١٠ آلاف من متعهدين وسائقين وناقلين فضلاً عن أن قرار الاستيراد سيرغمهم بالضرورة على توقف عمليات الإنتاج التي عانت الكثير من العقبات والأزمات جراء ارتفاع التكاليف ونقص حمولات الطاقة والتي بقيت رغم جميع تلك المعوقات وعلى مدى سنوات الأزمة صامدة ضمن عجلة الإنتاج ولم يفكر أي من أصحابها في الإغلاق أو الهجرة.

وأكدوا أن قرار الاستيراد سينعكس بالضرورة على الاقتصاد الوطني من ناحية الرسوم والتحصيل لحق الضياعة بشكل أولي أن أصحاب القرار لم يأخذوا بالحسبان أن ٩٥ بالمئة من المادة الأولية يتم تأمينها من الموارد الطبيعية على ساحة القطر، وعند السماح بالاستيراد فإنهم يسمحون بالضرورة بتهريب القطع إلى خارج البلد إضافة إلى قطع مورد ورزق آلاف العائلات العاملة ضمن قطاع صناعة السيراميك وتهديد استمرارية المنتج الوطني الذي يعتمد أساساً على الثروة الوطنية الموجودة لأصل ضمن البلد متسائلين ما القيمة المضافة التي يمكن الحصول عليها في حال توقيف معامل الإنتاج الوطني واستبدالها بعمليات الاستيراد تلك؟

ولفت أصحاب معامل السيراميك أنه في حال البدء بعمليات الاستيراد سيدفعهم هم أنفسهم إلى اللجوء إلى عمليات الاستيراد للبقاء ضمن الأسواق نظراً لانخفاض تكاليفها مقارنة مع ارتفاع تكاليف عملية الإنتاج.

بدوره أمين سر غرفة تجارة وصناعة ريف دمشق محمد سريول أوضح لـ«الوطن» أن مطالبة غرفة تجارة ريف دمشق بالسماح باستيراد مادة السيراميك إنما يعود إلى زيادة سعر المنتج المحلي عدة أضعاف مقارنة مع سعر المادة المستوردة إضافة إلى الانخفاض الكبير في جودة المنتج المحلي الذي دفع أصحاب العقارات والمنشآت بالاتجاه نحو الأسواق المتاحة في دول الجوار لتلبية الاحتياج.

وأكد أن عملية السماح بالاستيراد جاءت وفق تعليمات دقيقة وآلية محددة من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية سيتم العمل وفقها ولمدة عام من صدور التعليمات على أن يعاد النظر بها في حال حدوث أي طارئ مشيراً إلى أن آلية الاستيراد تضمنت عدة بنود ملزمة أولها إضافة البنود الجمركية الخاصة بمادة السيراميك إلى الدليل الإلكتروني المعتمد لمنح الموافقات لإجازات وموافقات الاستيراد وعدم قيام مديرية الجمارك العامة بمنح موافقة الإفراج عن مستورات مادة السيراميك إلا بعد ورود نتائج الفحوص المخبرية والفنية الصادرة عن مركز الاختبارات والأبحاث الصناعية وقيام مديرية الجمارك بتدقيق الكميات المستوردة وفق الوزن (طن) والقياس (متر مربع) مع التزام مديريات الاقتصاد بمنح إجازات استيراد المادة محددة الوزن ووحدة القياس ضمن الإجازة على أن يخضع تمويل مادة السيراميك لقرار مصرف سورية المركزي رقم ١١٣٠ تاريخ ٢٠٢٣/٨/٢٠ وضمن مندرجات القائمة السادسة كما يجب أن يتضمن الطلب الوزن والكمية بالأمتار كما أنه يجب على المديريات موافاة الوزارة بما سيتم منحه بشكل يومي.

فوق الطاولة

د. سعد بساطة

هل ستكون 2024 سنة كبيسة على السوري؟

يقوم أي تاجر ولو كان مبتدئاً مع نهاية كل عام بجرد دفاتر حساباته؛ وهكذا يعرف ميزان الربح والخسارة لديه.

وكذلك تفعل الدول؛ ونلاحظ أن هنالك ثلاثة أنواع من المؤشرات: محلية؛ إقليمية؛ و... دولية.

ومعذرة من القارئ إذا لمس أي خلط بين السياسة والاقتصاد؛ فهما وجهان لعملة واحدة؛ وما يحصل سياسياً يؤثر في الأوضاع الاقتصادية... أصلاً تحولت العلاقات السياسية بين الدول لاقتصادية بحتة؛ والضغوط أضحت تنفذ بضربات تحت الحزام؛ مستهدفةً قوت ودفء وقطرة ماء المواطن المستهلك!

كلنا نلاحظ المؤشرات المحلية: من أوضاع السوق؛ بالغلاء والتضخم؛ فمنها تداعيات وآثار قانون قيصر؛ ومنها انفلات الأسعار؛ وجشع أشباه التجار. ولاننسى سرقة الأتراك لشجر وزيت الزيتون السوري؛ واستيلاء اليانكيز على حقول النفط في الشمال السوري وضخ كميات غير معروفة في صهاريج لمصلحة (هذا تعميمهم لنقل تجربتهم «الديموكراتية» المزعومة)! وهنا لا يفوتنا دور «ثوار الحرية» في نهبهم الممنهج لكل ما يصادفهم؛ مترافقاً مع تصريحاتهم الرنانة من منابر فنادق الخمسة النجوم؛ في مآواهم ضمن الدول الداعمة للإرهاب!

ترافقت هذه مع تداعيات لزلزال شباط– ٢٠٢٣؛ (وما رافقه من تهدم بيوت وتهجير عائلات)؛ ولا نغفل باقي الزلازل التي تعصف بالمستهلك السوري.

المؤشرات الإقليمية: لعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن سورية؛ مثل «يوسف»، محاط بأشقاء؛ لكم يتآمرون عليه ويغارون منه؛ ويخططون لإلقائه في الجب؛ ثم يتباكون على وضعه. لن أعدّدهم؛ فهم معروفون؛ ولا ننسى الجارة تركيا؛ التي مافتئت منذ بداية الأزمة؛ تذكي نار الفتنة؛ وترسل المرتزقة؛ مزودةً إياهم باللوجستيات اللازمة؛ لحرق إهراءات القمح وقت الموسم؛ ولتفكيك المعامل في الشمال السوري؛ ونقلها على شاحنات عبر الحدود؛ مغمضة العين عن الكثير من ممارسات القرصنة الوقحة!

أما المؤشرات الدولية: من لعل الجفاف العالمي (ندرة في المواد؛ وغلاء بها)؛ مع حرب أوكرانيا (تأثيرات على القمح؛ والبترول؛ والزيوت النباتية)؛ وتداعيات شهور من الاعتداء السافر على غزة؛ قد تركت ظلالاً ثقيلة على الاقتصاد العالمي (والسوري الهش بالأخص)!

كل ما سبق ذكره من سلبيات يملأ القارئ بالتشاؤم؛ ولكن.. هنالك بصيص ضوء في نهاية النفق: اشتراك السيد الرئيس في القمة العربية؛ وبالتالي عودة العرب لحضن سورية؛ اتفاقات التعاون التي تم توقيعها في الصين؛ وما تتفاءل أن تتركه على اقتصادنا؛ والتعاون مع إيران (كهرباء وتقانة)؛ مع وجود وزراء جادين على رأس عملهم على الرغم من حجم المعوقات لبناء مستقبل منشود.

مازلت أتساءل أين دور النخب؟ وهل تم إغفال مشاركتها؟

يقول أستاذ جامعي في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق منتقداً الجفاء بين السلطة التنفيذية وجامعة دمشق، وذلك خلال ورشة أقيمت مؤخراً بعنوان: «على طريق المسؤولية الاجتماعية المعاصرة للدولة»، معبراً عن أسفائه لعدم حضور أي من المعنيين في الوزارات الورشات التي أقيمت مؤخراً والتي لها أهمية عالية على مستوى الجامعة، مع الأخذ بالحسبان أن كلية الاقتصاد أشبه بمشفى للاقتصاد، تقدم حلولاً وطروحات اقتصادية. وأنا أضيف لتصريحه: «كل الجامعات (حلب وتشرين وغيرها) فيها مفكرون أفذاذ.. والميزة الإضافية هو أن تستعين بهم الحكومة لتخطي المأزق». وكذلك تجأر جمعية العلوم الاقتصادية بالشكوى؛ فقد عرضت خدماتها واستشاراتها؛ وما من سامع!

ننتقل لميزة فلكية للعام الحالي فهو –حسب الجمعية العالمية– من أفضل الأعوام بالنسبة لمحبي الشهب، حيث تجتبى القمر الظهور في ليلات تساقط الشهب السنوية، سواء تحدثنا عن ١٢ آب الماضي وكان أوج زخة شهب البرشاويات، أو مساء ١٣ و١٤ كانون الأول الجاري، وهو أوج تساقط زخة شهب التوءميات، حيث تشكل ظاهرة سماوية ممتعة، فقد ترى بعينيك في المساء العادي شهاباً أو اثنين، لكن في ليلة زخة شهب التوءميات يمكن أن يصل الأمر إلى متابعة ١٠٠ شهاب في الساعة الواحدة، في المناطق النائية. أعلّق بقولي ((هذا العام «شفنا نجوم الضهر»))!

أقول لمن يؤمن بالرموز أن ٢٠٢٤ قد يكون عام الحلول؛ لأن الرقم يتطابق مع عدد الخطوات من الجامع الأموي إلى باب شرقي وكلاهما منطقة ذات قدسية في «الشام الشريف»؛ هل هي مجرد مصادفة؟

أختم بقول الواقعي (وليس المغرق بالتفاؤل): إن المواطن السوري خلاق ومبدع؛ وخلال عقد من الأزمة أثبت وجوده في كل بلاد الهجرة التي طرقها (في مصر سجّل قيماً مضافة نوعية وكمية للاقتصاد)؛ وفي ألمانيا صار بحث المريض الألماني عن الطبيب السوري؛ وفي دول الخليج أقام مشروعات مميزة ورابحة؛ هنا يبرز تساؤل عم يلجم قدرات هذا المواطن/المستثمر في بلده الأم (أم إن مزمار الحي لا يطرب؟) سؤال يدور في الهواء برسم البحث عن إجابة شافية!